الصندوق السعودي للتنمية

المنح المقدمة لفلسطين
من حكومة المملكة العربية السعودية
من خلال الصندوق السعودي للتنمية

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

٢٠١٧م

الصندوق السعودي للتنمية
The Saudi Fund For Development

ص.ب٥٠٤٨٣ الرياض ١١٥٢٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٢٧٩٤٠٠٠ ١١ ٩٦٦+ فاكس : ٤٦٤٧٤٥٠ ١١ ٩٦٦+

www.sfd.gov.sa

المنح المقدمة لفلسطين
من حكومة المملكة العربية السعودية
من خلال الصندوق السعودي للتنمية
٢٠١٧م

مقدمة

تولي المملكة العربية السعودية أهمية بالغة للقضايا الإنسانية بصفة عامة على المستويين الحكومي والشعبي ، وتحظى القضية الفلسطينية بشكل خاص بالدعم السعودي السياسي والاقتصادي المستمرين . ففي مجال الدعم الاقتصادي بلغ ما قدمته المملكة للشعب الفلسطيني خلال السنوات القليلة الماضية ، عن طريق الصندوق السعودي للتنمية فقط مبلغ إجمالي مقداره حوالي ١٦.٧٥٠ مليون ريال سعودي، أي ما يعادل ٤٤٦٦ مليون دولار أمريكي، جزء منها خصص لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية بمبلغ إجمالي مقداره حوالي ٨٨٣١ مليون ريال سعودي أي ما يعادل ٢٣٥٥ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل حصة المملكة في دعم ميزانية السلطة الفلسطينية في إطار جامعة الدول العربية حسب مقررات القمة العربية. أما الجزء الأخر فقد خصص لتنفيذ مشاريع تنموية من خلال المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية بمبلغ إجمالي مقداره حوالي ٧٩١٦ مليون ريال سعودي، أي ما يعادل ٢١١١ مليون دولار أمريكي.

إن المملكة تؤكد دائمًا على ضرورة دعم الشعب الفلسطيني وتوفير الخدمات الأساسية له من رعاية صحية وتعليم وإسكان وكل ما من شأنه توفير سبل الحياة الكريمة ، وتحرص على العمل بشكل وثيق مع أولئك الذين يحاولون التخفيف من معاناته ، وتؤمن بأنه لا بد في نهاية المطاف أن تحل قضية اللاجئين وفقًا للقانون الدولي وبشكل عادل يضمن جميع حقوق الشعب الفلسطيني ، ولكن حتى ذلك الحين فإن المملكة ترى أنه من واجب المجتمع الدولي وعلى مستوى الحكومات والمؤسسات والمنظمات ضرورة توفير الدعم اللازم للفلسطينيين . وقد شملت مساعدات المملكة قطاعات رئيسة وحيوية من بينها : الصحة والتعليم والإسكان والبنية التحتية والبنية الاجتماعية ، والتي يمكن توضيحها بالتالي :

الصحة :

قامت المملكة بدعم القطاع الصحي الفلسطيني عن طريق الصندوق بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي ٣٩٦ مليون ريال أي ما يعادل ١٠٥,٥٠ ملايين دولار خصصت لإنشاء وتأثيث وتجهيز أكثر من ٢٥ مركزًا صحيًا ، وتجهيز ٣١ عيادة ومركزاً صحياً، وعددٍ من المستشفيات ، وتوفير الأجهزة الطبية المتطورة والأدوية ودعم الكوادر الطبية والأطقم الفنية فيها لمواكبة التطور الطبي الذي يشهده العالم ولرفع مستوى الخدمات الصحية في مختلف الأراضي الفلسطينية ، كما قامت بتجهيز وتوفير أدوية وسيارة إسعاف للعيادة الخاصة بالمسجد الأقصى الشريف .

هذا وقد أدى ذلك إلى توفير البيانات اللازمة وحفظها والرجوع إليها بيسر وسهولة .

التعليم :

يُعد التعليم الركيزة الأساسية في تربية النشء ونشر الوعي بين أفراد المجتمع وإعداد أجيال قادرة على بناء الدولة الفلسطينية ، وإيمانًا من المملكة بأهمية هذا القطاع قامت بإنشاء وتوسعة وتطوير وتجهيز أكثر من ٣٥٦ مدرسةً ابتدائيةً ومتوسطةً في مناطق متفرقة من الأراضي الفلسطينية ودعم جامعة الأزهر وجامعة بيرزيت وجامعة بيت لحم بمبلغ إجمالي مقداره ٦٦٩ مليون ريال أي ما يعادل ١٧٨,٤٦ مليون دولار .

الإسكان:

يشكل السكن عصب الحياة للمجتمعات بصفة عامة ويشكل للفلسطينيين عنوانًا للصمود في وجه الاحتلال وحاجزًا أمام التوسع الاستيطاني الإسرائيلي بصفة خاصة وتحديدًا في المناطق المقدسة والمساجد التاريخية والآثار الإسلامية التي تحتويها البلدات القديمة لا سيما في المدن الكبرى مثل القدس والخليل التي من خلالها يتم الحفاظ على الهوية الإسلامية والعربية لهذه الأماكن . ومن أجل دعم صمود الفلسطينيين في وجه الاستيطان والاستيلاء على هذه البلدات القديمة قامت المملكة بتمويل مشاريع عديدة لترميم وإصلاح المنازل القديمة في تلك المدن لا سيما المجاورة منها للمسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة والمسجد الإبراهيمي ، كما قامت بإنشاء وترميم الوحدات السكنية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي مخيمي نهر البارد وعين

الحلوة الواقعين في الجمهورية اللبنانية حيث أنفقت ما مجموعه ١,٤٢٧ مليون ريال أي ما يعادل ٣٨٠,٦٧ مليون دولار لإنشاء أكثر من ٢١٠٠ وحدة سكنية وترميم وإعادة إعمار حوالي ٥٧,٧٣٠ منزلًا .

المشروع السعودي لإسكان اللاجئين الفلسطينيين في رفح :

يُعد المشروع السكني في رفح بمثابة المدينة السكنية المتكاملة الخدمات والتي تم إنشاؤها على أرض تجاوزت مساحتها ٤٨١ ألف متر مربع ونفذ على ثلاث مراحل بتكلفة إجمالية تجاوزت ٤٠١ مليون ريال أي ما يعادل حوالي ١٠٧ ملايين دولار ، نُفذت المرحلة الأولى من المشروع على مساحة ٢٤٧,٦٠٢ متر مربع وتم افتتاحها في شهر فبراير من سنة ٢٠١٣م ، تضمنت إنشاء ٧٥٢ وحدةً سكنيةً لإسكان حوالي ٤٥٦٤ نسمة بجانب إنشاء أربع مدارس ومركز صحي وآخر ثقافي ومجمع تجاري ، بالإضافة إلى توفير خدمات تتمثل في تمديد شبكات مياه وصرف صحي وكهرباء واتصالات وطرق وإنارتها وعمل حدائق وحفر بئر مياه مع خزان علوي قدرته الاستيعابية حوالي ٢٠٠٠ متر مكعب وبناء مسجد جامع يتسع لأكثر من ١٢٠٠ مُصلٍ . أما المرحلة الثانية فقد تضمنت إنشاء ٧٦٥ وحدة سكنية لإسكان ٤٧٦١ نسمة على مساحة مقدارها ١٧٧,٨٠٤ متر مربع وبناء مدرستين مع ما يتطلبه كل ذلك من توفير خدمات مصاحبة مثل تمديد شبكات مياه وصرف صحي وكهرباء واتصالات وطرق وإنارتها وإنشاء حدائق وبناء مسجد يتسع لأكثر من ٤٠٠ مُصَلٍ . وتضمنت المرحلة الثالثة إنشاء ٢٢٠ وحدة سكنية لإسكان ١٣٠٠ نسمة على مساحة مقدارها ٥٥٧٨٤ متر مربع مع تمديد شبكات مياه وصرف صحي وكهرباء واتصالات وطرق وإنارتها وإنشاء حدائق في أماكن مختلفة من المشروع.

يعتبر المشروع السكني في رفح من أكبر وأهم المشاريع التي مولتها المملكة في قطاع غزة من حيث حجمه وتصميمه وشكله وظروف إنشائه ، فهو مشروع فريد من نوعه ، إذ إنه أول مشروع متكامل تقوم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا UNRWA» بتنفيذه داخل الأراضي الفلسطينية منذ تأسيسها . كما تم إنشاؤه في ظروف صعبة جدًا نتيجةً للحصار المفروض على قطاع غزة الذي أدى إلى عدم توفر المواد اللازمة للبناء وتوقف أعمال المقاولات والنشاطات المصاحبة لها وبالتالي تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي للقطاع وزيادة معدل البطالة فيه . إلا أن «الأونروا» وبفضل جهودها الدبلوماسية والمهنية العالية للعاملين فيها بقطاع غزة وخاصة القائمين على المشروع ، تمكنت من تنفيذه في وقت قياسي وبمعايير عالية الجودة .

وقد ساهم المشروع بشكل مباشر وغير مباشر في دعم اقتصاد قطاع غزة في وقت هي أحوج ما تكون إليه ، إذ وفر في مرحلتـه الأولى أكثر من ٤٠٠ ألف يوم عمل وساهم في تنشيط الأعمال المتـعلقـة بالمقاولات مثل ورش الحدادة والنـجـارة وغيرهـا ، كما عـمـل على زيـادة دخـل المـئـات من الأسر والأفـراد .

البنية التحتية :

لقد ساهمت المملكة من خلال الصندوق في تمويل مشاريع في البنية التحتية شملت إنشاء وصيانة شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات في كافة الأراضي الفلسطينية ، بالإضافـة لمخيمي نهر البارد وعين الحلوة في لبنـان بمبلغ إجمالي مقداره حوالي ٤٠٦,١٧ مليون ريال أي ما يعادل ١٠٨,٣ ملايين دولار .

البنية الاجتماعية :

لا تخفى أهمية القطاع الاجتماعي في محاربة الفقر والتقليل من اعتماد الأسر الفلسطينية في توفير مواردها المعيشية على المعونات والمساعدات المقدمة من الدول والمنظمات المانحة ، ومن أجل ذلك قامت المملكة بالمساهمة في برامج التمكين الاقتصادي وتطوير كفاءات العاملين في قطاعي التعليم والصحة ، حيث ساهمت مع مجموعة من الممولين في تمويل مشروع «تعزيز الحماية الاجتماعية والشمولية في قطاع غـزة» والذي يهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي لبعض الأسر الفلسطينية الفقيرة في القطاع من خلال معرفة إمكانياتها وتطويرها لتكون منتجة بما يمكنها من زيادة دخلها وتحسين مستوى معيشتها كي تعتمدَ على ذاتها وتستغني عن مساعدة الآخرين.